الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

القعـــود والقيـــام في فـــوضـــى الأنـــام

فالح عبد الجبار
كاتب

حسب البيانات الرسمية و شبه الرسمية يبدأ (بدأ) عيد الأضحى المبارك يوم الاربعاء أو الخميس أو الجمعة او السبت وينتهي يوم السبت الفائت أو اليوم الأحد او غدا الاثنين أوالثلاثاء. برغم اننا دين توحيد فان التعدد في الخيارات و التنوع في الأراء قائم. ويرى البعض انه ناشئ عن محض اختلاف في الرأي، ما يدعو الاخيار، بدافع الكياسة، الى مناشدة المختلفين توحيد "الصف". ويرى البعض ان التنوع في الرأي ناجم عن تعدد المذاهب. لكن هناك اجتهادات متباينة داخل المذهب الواحد. العلة، سيقال لك، في هذا المعلول هو تعدد السلطات الدينية. ويتمتع كل مركز سلطة ديني بصلاحية تحديد بداية ونهاية مواقيت الصوم والافطار والحج، وبالتالي مواعيد الاعياد، اي صلاحية اقرار بداية ونهاية الاشهر المقدسة وبالتالي طول وقصر السنة الهجرية. ولما كانت الاشهر القمرية تحتسب في العادة ثلاثين يوما الا شهر الصيام المقدس في مبتداه وفي اخره، فإن تسلسل الزمان الهجري لن يعتمد على دورة القمر فعلا بل على قرار الاراء والاجتهادات في القبول برؤية الهلال من عدمه. وبداهة لا يمكن للقمر ان يكون ولا يكون في الوقع الواد نفسه وفي اللحظة ذاتها. واذا كان ثمة ثلاثة آراء متباينة عن موقع القمر صحيحة كلها. فالقمر لا يدور في فلكه بأمر من بشر.

مرة اقتنيت دليلا لتحويل التواريخ الميلادية الى هجرية وبالعكس، وتدربت عليه اياما ابتغاء توثيق بعض الاحداث الجسام اعتمادا على مراجع فقهاء ثقات، فتوصلت الى ان الحدث المعني وقع يوم السبت اعتمادا على الحسا ب الرياضي، او يوم الاحد حسب التقييم الرسمي على احد المذاهب، ثم اتضح انه وقع يوم الاثنين اعتمادا على شهود عيان. وتأكدت من هذه الحقيقة بعد الحصول على نسخة من تقرير المخابرات بعد نهب وثائقها!

وعلى غرار القمر لا يمكن لحدث واحد استغرق ساعة واحدة متصلة ان يقع في ثلاثة ايام متباينة.

انعدام التوحيد وما يلحقه من ارباك لفت انظار حضارات شتى فأخذت تفتش عن حل. روسيا القيصرية مثلا كانت تستخدم التقويم الغريغوري (الاورثوذكسي) المختلف عن التقويم الميلادي الغربي (الكاثوليكي) الساري حاليا. وللحضارة الصينية تقويم خاص بالسنوات التي تسمى على اسماء الحيوان: فأرا كان او كلبا. وللحضارة الفارسية تقويم خاص يدرج في الكتب الرسمية الى جانب التقويم الهجري (والميلادي). ونستخدم نحن العرب التقويم الميلادي بترجمتين: الاولى صوتية: يناير،فبراير، والثانية دلالية: كانون، شباط،الخ. ومعروف ان هذه الأشهر سميت على أسماء لأباطرة روما تمجيدا لذكراهم.

ماذا كان يحصل لو أن رأس السنة الميلادية مثلا يبدأ يوم الثلاثاء في المشرق، والخميس في أوروبا، والجمعة في اليابان. وتخيلوا ما يحصل إذا لواحد منا أن يغير إشارات المرور، فيجعل الأحمر لأباحة السير، ويتخذ آخر قرارا بجعل الأخضر دالة الإباحة. ان الاشارات والعلامات والمعاني هي في الأساس بنى جماعية، وخرقها مجلبة للفوضى. هذا ما وجدته مرة في بلد عربي. السيارات تنطلق مع الضوء الأحمر وتتوقف مع الأخضر، بعضها يتوقف وبعضها منطلق مع الاصفر. كانت الفوضى سديما لايوصف، وفهمت عندئذ سر هزائمنا من ١٩٤٨ الى ١٩٧٣ .

تعمل الحضارة الإنسانية على تنظيم فوضى المجتمع وفوضى الطبيعة وفوضى الأفكار وفوضى اللغة. وقد خدمنا مفكرو الأغريق في الاشارة الى أن الكون كان"عماء" أو كايوس أي سديما لاتمايز فيه. وإن العقل لوغوس هو الذي أدخل النظام الى هذه الفوضى. وعكف اولاء على " تنظيم" كل شيء من النطق(المنطق) وكتاب (الحيوان)(النبات) وجسم الانسان. وما من شيء إسترعى إهتمام الحضارات مثل تنظيم الزمن وتدقيق وسائل قياسه، من الساعة الشمسية الى المزولة الى الساعة الميكانية، واليوم الساعة الرقمية.

وتعمل الحضارة على تطوير وسائل قياس الزمن إذا اقصيت الساعة الرقمية بظهور الساعة الذرية، وهي الاساس في الأبحاث الفلكية التي تخترق المجرات بالغة حواف الكون. وتحتسب الانجازات البشرية لا بالايام، ولا بالساعات، ولا بالدقائق، بل بالثانية وأجزاء الثانية في السباقات الاولمبية وفي تنظيم برامج البث الاذاعي والتلفزيوني.

كان فلاحو الاندلس في الايام الخوالي يرتبون أيام البذار والحصاد وجز الصوف، في أيام محددة تحمل أسماء أعياد قديسين معروفين، فكانت هذه الاعياد روزنامة لتنظيم الحياة، واليوم غدت مجرد كرنفالات. قال لي عالم فيزياء ذات مرة أن حساب السنة الجاري حاليا يحوي على خطأ بضع دقائق، وأن هذا الخطأ قد صحح. من جهتنا نحن نزيد إحتمال الخطأ في حساب السنة الهجرية الى حد الثلاثة ايام. وما الضير أن نخسر ثلاثة أيام في عمر الكون الممتد بعمق ١٥ مليار سنة ضوئية. لكن بالقياس الى الحياة البشرية ذاتها تبدو خسارة ثلاثة أيام عمل مضربه في سبعة ملايين ذراع قادر على العمل(كما في العراق مثلا) هدرا مريعا يعاني فجوة حضارية قوامها نصف قرن.

ويبد والاصرار على تحديد وسائل حساب الزمن القمري (مشاهدة الهلال بالعين المجردة) ضربا من الشكلية. فدعاة الشكلية ينادون بوجوب الالتزام المطلق بمنطوق الرؤية بالعين المجردة، إنطلاقا من حجة صحيحة، هي أن أدوات المشاهدة من تلسكوبات وأقمار صناعية لم يكن لها وجود في الموروث الديني القديم، شأنها شأن الهواتف الخلوية والطائرات وساعات اليد. لكنهم يستهلكون كل منتجات الحداثة هذه في حياتهم الشخصية.

أما استخدام منتجات الحداثة هذه في حيز إختصاصهم العملي المباشر، مثل إستخدام التلسكوب في رؤية الهلال، فمرفوض عندهم، ليس لأنه نافل او نافقص. على العكس هو أدق من أية عين بشرية. منبع هذا الرفض هو أن مرجعية تحديد المواقيت ستنتقل من الشخص الى الأداة، ومن الفقه الى علم الفلك. من هنا فأن هذا الاخير قد يفقد إحتكاره المعرفي. ومن هنا أيضا الاصرار على رفض الزمن الموضوعي، الحقيق، والتشبث بزمن ذاتي متضارب.

كانت الكنيسة تحتكر حقول المعرفة وتهيمن على الجامعات والنظريات العلمية وسواها. تذكروا تلسكوب غاليلو. كان أداة بدائية، لكنه كشف خطأ نظرية الكنيسة في مركزية الأرض.

وأتذكر أنا جدي الورع الذي كان يرى أن قبة السماء تحوي ألف نجمة، ولم أفهم قبح موعظتي في الفيزياء عن وجود الفراغ ومليارات المجرات الا بعد أن لسعتني عصاه على الظهر بغضب ملؤه التقى. حمدا لله أن الحجيج إرتقوا جبل عرفات في يوم واحد.

هل من صراعات فعلية بشأن مستقبل العراق الديمقراطي الاتحادي؟

مر حتى الآن ٨٦ عاماً على تأسيس الدولة العراقية وتتويج الأمير فيصل بن الحسين بن علي في ٢٣ آب من عام ١٩٢١ ملكاً على هذه الدولة المتعددة القوميات والأديان والمذاهب والاتجاهات الفكرية والسياسية ، خاصة بعد أن ألحقت ولاية الموصل ، وبضمنها منطقة ومدن إقليم كُردستان ، بالدولة الفتية في عام ١٩٢٦ وفق قرار عصبة الأمم. وقد أعدت سلطات الاحتلال البريطاني بالتعاون مع النخبة العراقية الجديدة الحاكمة دستوراً وطنياً وديمقراطياً بخطوطه العامة والأساسية ، برغم اعتبار الإسلام دين الدولة الرسمي في دولة متعددة الأديان من جهة وطبيعة الدولة القانونية من جهة اخرى.

كاظم حبيب
كاتب سياسي - المانيا

ويمكن لمتتبعي هذه الفترة الطويلة نسبياً والقصيرة بعمر الزمن أن يشخصوا على الساحة الفكرية والسياسية العراقية بروز اتجاهين فكريين وسياسيين هما: الفكر المحافظ والفكر القومي العربي بكل تفرعاته وتشعباته وبرامجه من جهة، والفكر الديمقراطي بكل اتجاهاته وتفرعاته وبرامجه. لم يكن كل شيء في الاتجاه الأول سيئاً، كما لم يكن في الاتجاه الثاني كل شيء جيداً وديمقراطياً خلال العقود المنصرمة، برغم أن الأول يعود إلى الماضي ويتشبث به وكان في السلطة، في حين أن الثاني يتطلع إلى المستقبل ويسعى إلى التغيير والتجديد، ولكن في إطار الواقع الاجتماعي والسياسي العراقي ولم يصل إلى السلطة. وقد كان الدستور أكثر تقدماً وأبعد تطوراً من الواقع الذي كان العراق يحتضنه. وتجلت هذه الفجوة بين مضامين الدستور وواقع الحكم السياسي. وقد اتسعت هذه الفجوة كثيراً برغم التحولات النسبية المهمة التي حصلت في العراق طوال فترة العهد الملكي، سواء أكان ذلك في تشويه ممارسة الدستور وفي تزوير الانتخابات وفرض الحكم غير الديمقراطي على البلاد بمظاهر شكلية مثل: وجود مجلس نيابي وانتخابات عامة وبعض الأحزاب وفي فترات معينة وبعض الصحف ومحاكم ومؤسسات أخرى. وبرغم تأكيد الدستور على الفصل بين السلطات، فأن الفصل بينها كان غائباً، إذ كانت السلطة التنفيذية قد هيمنت فعلياً على السلطة التشريعية والسلطة القضائية حيثما كان ذلك مطلوباً ومتى شاءت ذلك، وغابت الحريات الديمقراطية والحياة السياسية الحرة عن المجتمع ومصادرة حقوق القوميات. وقد أطبقت السجون على جمهرة واسعة من المعارضين السياسيين والمثقفين الديمقراطيين وأصحاب الرأي الآخر الذين تعرضوا للاضطهاد والتعذيب والإعدامات والموت في مجزرتي بغداد والكوت. وكانت الفترة الواقعة بين ١٩٥٥–١٩٥٨ أكثر تلك الفترات قسوة وشدة في مناهضة الديمقراطية والشرعية الدستورية بعد أن أصدرت حكومة نوري السعيد عدة مراسيم منافية للديمقراطية وحقوق الإنسان وغير عقلانية، برغم كون العراق من الدول المشاركة في وضع وإقرار اللائحة الدولية لحقوق الإنسان والمصادقة عليها في العام ١٩٤٨,

على امتداد الفترات المنصرمة عاش المجتمع العراقي تجارب وجود القوى المحافظة على رأس السلطة السياسية وعرف سياساتها وخبر أفعالها، ولكنه لم يعرف حتى الآن تجارب فعلية للاتجاه الديمقراطي في السلطة. وما يقال عن تجربة عبد الكريم قاسم فهي لم تكن فترة قصيرة حسب، بل وكانت ملتبسة حقاً وضاعت بين فوضى وعبثية السياسة والقوى السياسية غير الناضجة من مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية وفردية عبد الكريم قاسم شعوره الطاغي وغير العادل والخاطئ بأنه المنقذ الفعلي والوحيد للعراق، وهي حصيلة منطقية لواقع الحال الذي عاش فيه العراق في تلك المرحلة الطويلة والتي ترتبط بعدد كبير من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقومية والدينية والمذهبية من جهة، وبسبب التدخل الخارجي، الإقليمي والدولي، الفظ في الشأن العراقي الذي ساعد على وأد التجربة منذ السنة الأولى على بدئها. وهذه الانتفاضة العسكرية كانت وستبقى هذه التجربة درساً ثميناً لكل من يسعى إلى السلطة عبر القوات المسلحة وباستخدام السلاح، غذ برهنت الحياة على خطأ هذا الأسلوب وعواقبه المحتملة والعديدة.

ويفترض أن تكون قد نضجت وتبلورت لدى الإنسان العراقي خلال الفترة الطويلة المنصرمة ما يكفي من المعرفة السياسية والاجتماعية وما يكفي من القدرة على الرؤية الواعية والتمييز بين ما هو نافع وما هو ضار لهذا المجتمع ولأفراده، بسبب ما عاناه في ظل نظم شوهت مفهوم الديمقراطية ومارست الاستبداد بكل أشكاله وعمقت عاقبه الوخيمة وصادرت حرية الإنسان وحقه في الحياة وحرياته الديمقراطية الأخرى وسرقت حقه في العيش بأمن وسلام، وتسبب في معاناة طويلة وكثيرة من النكبات المتلاحقة والحروب والحصار الدولي والقمع السياسي، إذ أجبر الشعب على تحمل أغلى التضحيات وتعرف على مختلف القيم والمعايير المشوهة وتلظى بالإخفاقات ولم ينعم بالنجاحات النادرة والمحدودة.

ولا شك في أن فترة استبداد حزب البعث وأيديولوجيته القومية الشوفينية المتطرفة وسلوكه الطائفي وسياساته العدوانية إزاء الداخل والخارج قد تجاوزت كل المظالم التي عاش فيها العراق قبل ذاك، وتسببت سياسات صدام حسين في تدمير اللبنات الأولى التي بدأت في فترة العهد الملكي بمحاولة إقامة مجتمع يدين ببعض قيم مدنية وإنسانية، كما تسببت في تعميق الصراع القومي وكادت تطيح بالأخوة والتضامن بين الشعبين العربي والكردي ومع القوميات الأخرى ومارست الطائفية السياسية بأسوأ صيغها وكافحت الآخر فكراً ووجوداً جسدياً. لقد كانت فترة حالكة الظلام واستثنائية في تاريخ العراق الحديث ومأساوية ازداد عدد الضحايا الذين تساقطوا وفقدوا حياتهم بأساليب وأدوات مختلفة على مليوني إنسان، إضافة إلى هجرة ما يقرب من ثلاثة ملايين عراقية وعراقي صوب دول الجوار وبلدان العالم الأخرى وشكلوا الشتات العراقي الجديد والكبير.

إلا أن ما نعيشه اليوم، ومنذ سقوط دكتاتورية البعث الصدامية الغاشمة، يؤشر بروز اتجاه آخر ويؤكد أن الغالبية العظمى من القوى السياسية العراقية وخاصة قوى الإسلام السياسية، دع عنك الإنسان الاعتيادي، لم تستفد من تلك التجارب الغنية جداً والحزينة جداً والطويلة تماماً، والتي كانت هي ضمن ضحاياها، كما لم تتعظ بدروسها التي يمكن أن تساعدها على النهوض من الكبوة الطويلة التي عاشتها في ظل البعث وحكمه وخيمته الفكرية والسياسية الفاشية. إذ أننا نعيش اليوم محاولات جادة لفرض دكتاتورية أخرى لا ترتدي اللباس القومي العربي المهلهل الذي تلبس به حكم صدام حسين، بل ترتدي العمامة والجبة الدينية، جبة الإسلام السياسي الطائفي الأكثر تهلهلاً والأكثر إثارة للفرقة والتشتت والأكثر إشاعة للصراع والنزاع الدموي. وهي ظاهرة مرتبطة عضوياً بما عاناه العراق وما نتج عنه من آثام وعواقب وخيمة من جهة، وعن طبيعة المجتمع ومستوى تطوره ووعيه وثقافته من جهة ثانية، وعن طبيعة الأحزاب الإسلامية السياسية القائمة على أسس طائفية وتنطلق من مواقع فكرية طائفية قائمة على سياسة تمييز خانقة ومدمرة بين المواطنين وبين المرأة والرجل من جهة ثالثة، وعن سياسة احتلال أمريكية ساهمت في تكريس الظاهرة الطائفية وعواقبها على مستوى الحكم دستورياً ولم تخلقها من جهة رابعة، إضافة إلى ظاهرة الحجب الجدي والصارم لدور المثقفات والمثقفين الديمقراطيين عن الحياة العامة والحياة السياسية والاجتماعية والثقافية العراقية. وليس من العدل بمكان أن نشير إلى أن ما يجري في العراق يتسم بالحرية والديمقراطية، فكلاهما غائب عن العراق الراهن بشكل عام، ومظاهره الشكلية لا تسمح حتى الآن بالعيش في ظل حياة حرة وكريمة.

ولا شك في أن قوى الإرهاب الدموي الذي تمارسه قوى القاعدة وبقايا قوى البعث الصدامية المسلحة وقوى أخرى غير قليلة تلعب دورها في دعم الموت اليومي للعراقيات والعراقيين رغم تقلص عدد ضحاياه، إذ أن الأساس المادي لتصفية الإرهاب غير متوفرة حتى الآن، وبالتالي يمكن أن يتفجر الإرهاب بأشد مما كان عليه في كل لحظة لوجود قوى غير تلك التي ذكرت في أعلاه لها مصلحة في الفوضى ونشر الرعب والفساد المالي والإداري في البلاد، فالإرهاب والشوفينية والطائفية والفساد المالي هي أوجه مترابطة ومتشابكة لعملة واحدة، وأن الخلاص منها يتطلب سياسات أخرى غير المنتهجة حالياً في العراق. وسياسة الحكومة الراهنة التي تسمى بحكومة الوحدة الوطنية، هي ليست كذلك و وهي غير قادرة، كما تؤشر دلائل كثيرة، على إيصال العراق إلى شاطئ الأمن والسلام والاستقرار والمواطنة الواحدة.

إن ما سبق الإشارة إليه بكثافة شديدة يسمح لي بالادعاء بأن ملامح الصراع الطويل، الذي عاش فيه العراق على امتداد الفترة المنصرمة والتي عاش جلها من وُلد في العشرينيات أو الثلاثينيات أو حتى الأربعينيات من القرن الماضي ومن امتد به العمر حتى الآن ليعيش صراعات كل العقود التالية حتى الوقت الحاضر يمكنه أن يشهد على ما أقول، عادت اليوم من جديد إلى الحياة، ولكن بميزان قوى مختل وبمعايير مختلة تمارس أدوات مختلة ومختلفة وبقوى إقليمية ودولية مختلفة أيضاً وذات مصالح متصارعة على الأرض العراقية. وهذا يعني أن الصراع القديم في ظل العلاقات الاجتماعية السابقة يعيد إنتاج نفسه، ولكن بقوى أخرى أكثر تشوهاً وبحالة أكثر تعقيداً من السابق وأكثر قسوة ومرارة، حيث يبدو وجود مواقع قوة للقوى المحافظة من الطراز الجديد ومواقف ضعف للقوى الديمقراطية، ولكن ميزان القوى هذا غير ثابت ومتحرك ومتغير، إن قسنا العملية الجارية بعمر الزمن والتحولات التي تستغرق وقتاً طويلاً لأن التاريخ لا يتحرك ولا يتطور أو يتغير وفق إرادتنا الذاتية، ولكن وفق قوانين موضوعية ووفق مدى وعينا لتلك القوانين وسبل تعاملنا معها. ونقوم به وما نستطيع التأثير عليه. والتغيير لن يكون قفزة أو طفرة، بل سيكون طويلاً ومرهقاً وتدريجياً مع إمكانية تعجيلها حين يمكن تغيير ميزان القوى بالشكل المناسب. وإذا كان الصراع الراهن يحمل معه جوانب قوة واضحة للقوى المحافظة الجديدة الأكثر تخلفاً من القوى المحافظة السابقة وأكثر عنفاً وقسوة، فهي ناشئة عن ضعف في القوى الديمقراطية والعلمانية والعقلانية، بمن فيها الجماعات الإسلامية الديمقراطية والعلمانية من جهة، ويحمل في داخله بذرات تناقض شديدة في صفوف القوى المحافظة ومع الواقع الدولي المتغير من جهة ثانية، إذ تفتح بدورها الدرب المتسع تدريجياً للطرف الديمقراطي الذي يفترض أن يستفيد منه للملمة وتحسين أوضاعه وعلاقاته، رغم أن البعض لا يريد أو لا يستطيع أن يرى ذلك، وبالتالي، لم يستطع حتى الآن الاستفادة منه.

العراق بحاجة إلى دراسة مستفيضة وواقعية للواقع الراهن وتشابكاته الداخلية والإقليمية والدولية، والقوى الديمقراطية العراقية بحاجة إلى تكوين رؤية أكثر عمقاً وأكثر وعياً وأكثر علمية وموضوعية لهذا الواقع وللقوانين الفاعلة فيه بعيداً عن الكليشهات القديمة، إذ أن التغيرات الاجتماعية الارتدادية الراهنة هائلة في المجتمع العراقي، بحاجة إلى فهم العوامل الرئيسية والثانوية الفاعلة في الوضع ومجرى التحولات المحتملة في حياة المجتمع والصعوبات والتعقيدات الجمة التي تكتنفها والتضحيات الكبيرة التي ستبقى تتطلبها. إن التركة ثقيلة وما أضيف إليها خلال الأعوام الخمسة المنصرمة يزيدها ثقلاً وصعوبة. ولكن لا مناص من العمل من أجل تغيير هذا الواقع غير السهل وغير القصير بأي حال. والتساؤلات المنطقية التي تطرح نفسها علينا جميعاً هي: ماذا تريد كل من قوى الإسلام السياسية الطائفية والقوى الديمقراطية العلمانية العقلانية إقامته في العراق؟ وإلى أي وجهة يراد للسفينة العراقية غير الراسية حتى الآن أن تتجه وترسي؟

كل دلائل الواقع العراقي تؤكد أن صراعاً مركباً، متشابكاً ومعقداً جداً يدور اليوم، إذ يصعب وضع حدود مميزة للقوى المتصارعة فيه أو تحديدها بالشكل الذي يجعل هذا الصراع واضح المعالم والقوى، كما أنه ليس الصراعات الطبقية الاعتيادية التي نجدها في دول أكثر تقدماً وتطوراً وأكثر وضوحاً في بنيتها الطبقية، إذ أنها لدينا متداخلة في ما بينها. فالصراع يومي ولا يجري بين القديم والجديد حسب، بل هو أبعد من ذلك بكثير، كما أنه لا يدور بين القوى والأحزاب السياسية القائمة وحدها، بل في داخل المجتمع حيث تتم التعبئة له في ظل موازين قوى مختلة، إذ أنه يدور حول مستقبل العراق ويرتبط بالأهداف التي يسعى إليها كل طرف في هذا الصراع أساساً ويمس مضامين ووجهة تطور حياة الإنسان الفرد والمجتمع. كما ان التحولات في مواقف الأفراد والقوى والأحزاب كثيرة ولا يمكن الركون إلى شيء ثابت، بل متقلبة باستمرار، إنها في حراك دائم غير ثابت وجهة الحركة واتجاه الفعل والمواقف والنتائج.

وفي هذا الصراع يمكن أن تتبلور المهمات الفكرية والسياسية للفرد وتبرز مدى قدرته على رؤية وتشخيص كل أبعاد الصراع الجاري وتشابكاته والعوامل الفاعلة والمؤثرة فيه داخلياً وعربياً وإقليميا ودولياً ليستطيع من خلال ذلك تقدير اتجاه حركته ومضمون نشاطه وسياسته والأدوات والأساليب التي يستوجب عليه ممارستها. فنحن أمام قوى وأحزاب إسلامية سياسية متنوعة من ثلاث نواحي: من ناحية المذهب، ومن ناحية الأساليب والأدوات المستخدمة، ومن ناحية البرامج أو الأهداف التي يراد تحقيقها. ورغم الخطوط العامة التي تلتقي عندها هذه القوى، فإنها تختلف في ما بينها من حيث المذهب، ومن حيث أساليب العنف والقهر والإقصاء للآخر، ومن حيث البرنامج والأهداف. ولكنها تلتقي في الموقف من القوى الديمقراطية والعلمانية العقلانية.

ومع أن جميع هذه القوى تعمل على إقامة دولة إسلامية سياسية (دينية، ثيوقراطية)، فإنها تختلف في طبيعة التشريع الذي تريد ممارسته في ضوء المذهب الذي تعتمده من جهة، ووفق الأساليب التي يمكن أن تمارسها لا لتحقيق هذا الهدف حسب، بل وفي كيفية ممارسة حكمها وهي في السلطة السياسية، وكيف تواجه التيارات الفكرية والسياسية الأخرى غير الإسلامية السياسية والعلمانية والديمقراطية، وكيف تصفي حساباتها مع القوى السياسية التي تختلف معها في الرأي والموقف السياسي.

وعلى المتتبع أن لا يغفل الإشارة في هذا الصدد إلى وجود البعض القليل جداً من الإسلاميين الديمقراطيين والعلمانيين الذي يختلف في دعوته ونشاطه الفكري والسياسي عن الغالبية المتحزبة، والذي لا يضع في برنامجه إقامة دولة دينية في البلاد، وهذا البعض يشكل جزءاً من القوى الديمقراطية العراقية. ولكن هذا البعض القليل والسليم قابل للنمو والتطور بفعل نشاطه الفكري والسياسي وحركيته الجيدة ومعقولية طروحاته الفكرية والسياسية من جهة، وبفعل أخطاء وتعنت وسلفية التيارات المحافظة اليمينية والمتطرفة لقوى الإسلام السياسية من جهة ثانية.

وماذا تريد القوى الديمقراطية؟ إنها تريد دولة أخرى تماماً، دولة اتحادية حديثة وديمقراطية وعلمانية تستند إلى مؤسسات ديمقراطية وقانون ديمقراطي وحياة حرة، دولة توفر الحياة الحرة والكريمة لمواطناتها ومواطنيها، دولة تحقق الفصل بين السلطات الثلاث والفصل بين الدين والدولة وتحترم كل الديانات والمذاهب وتمنحها حريتها وتحرم عليها التدخل في شئون الدولة. دولة تستند إلى قاعدة المجتمع المدني الحديث الذي يعي أهمية ومضمون حرية الفرد وحقوقه الديمقراطية وحقوق المواطنة الحرة وعدم التمييز بين البشر، وخاصة بين النساء والرجال. دولة تنظم القوانين لاستخدام ثروة المجتمع لتنمية اقتصاد المجتمع وتغيير بنيته الاجتماعية المتخلفة الراهنة، دولة تعاقب من ينهب أموال الدولة والمجتمع والأفراد، وترفض ما يجري اليوم في العراق وتحت سمع وبصر الحكومة، دولة تكافح البطالة والفقر والعوز لدى العائلات الكادحة..الخ.

إن الدولة التي يفترض أن تقام في العراق، يفترض أن تستند إلى أسس التعددية الفكرية والسياسية والتداول الديمقراطي الانتخابي السلمي للسلطة، وعلى أساس وجود أحزاب حاكمة وأخرى معارضة وإعلام حر ومستقل، دولة تعترف بحقوق القوميات وتنظمها بقوانين وتمارسها فعلاً. ومثل هذه الدولة التي نسعى إليها تتناغم مع العصر الذي نعيشه ومع التطور الحاصل في القوى المنتجة على الصعيد الدولي وإمكانية العراق على تسريع عملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة مناهج التربية والتعليم والحياة الثقافية، وترفض الاستعارة من الماضي السحيق لتقيم دولة الماضي في الحاضر كما يريد لها السلفيون والأصوليون.

إن هذا الصراع المكشوف سيكشف عن نفسه بقوة ووضوح كبيرين في الفترة الجارية والقادمة أكثر فأكثر، وستنشأ عن ذلك حالة جديدة تفرض اصطفافاً جديداً للقوى الداخلية، وعلى القوى الديمقراطية أن تعي هذه الحقيقة وأن تفكر منذ الآن بأساليب عملها الديمقراطية والسلمية وخطابها السياسي وتعاونها ووحدة عملها. لا يجوز القول بأن الوقت لم يحن بعد لمثل هذا التفكير، كما قيل سابقاً، إذ أن من يأتي متأخراً يعاقبه التاريخ بقسوة بالغة. وها نحن نعاقب لتأخرنا في الماضي، فهل سنعيد تكرار الخطأ؟ إن ما أطرحه اليوم هو مجرد تحذير وتنبيه لما يمكن أن يحصل أولاً، ولكي لا تفاجأ القوى الديمقراطية بمختلف تياراتها وأجنحتها ومن جميع المكونات القومية للشعب العراقي، ولكي لا تتعرض إلى ضربات يمكن تجنبها والحفاظ على إمكانياتها وتطويرها ثانياً، ولكي تبدأ تفتش عن مواقع الخلل في عملها وأسباب ضعفها وعدم تعاونها وتحالفها، بغض النظر عن صدور بيان مشترك هنا وآخر هناك لا يعبر عن قدرة فعلية وإمكانية على استخدام ذلك لمصلحة التحول الديمقراطي المنشود في الساحة السياسية العراقية وخاصة في أوساط المجتمع.

إن من واجب الإنسان أن يطرح رؤيته بصراحة وشفافية ودون لف ودوران أمام الناس جميعاً حين يشعر بوجود ما هو مبيت للآخر. إذ كلنا يعرف أن قوى إسلامية سياسية طائفية مسلحة من أخمص قدميها حتى قمة رأسها، والتي تجد الدعم والتأييد من قوى إقليمية عديدة ومستمرة، تنتظر فرصة خروج القوات الأجنبية لتتوجه بضرباتها إلى القوى الأخرى وتثير البلبلة والفوضى وتدفع باتجاه تفكيك القوات المسلحة العراقية التي لا تزال محكومة بعوامل الصراع الداخلي والانتماء الطائفي. إنها ستتوجه صوب الديمقراطية والعلمانية لإنزال أقسى الضربات بها بعد أن تصفي بعض حساباتها مع قوى ضمن معسكرها الإسلامي السياسي من حيث المبدأ، كما ستتوجه ضد كل من يخالفها أو يختلف معها. ويبدو لي بوضوح إن القوى والأحزاب السياسية الكردية في التحالف الكردستاني على بينة من هذا الأمر، ولهذا فهي ترى مخاطر ذلك منذ الآن وتعد العدو لمواجهته من خلال بناء تحالفات جديدة من دون أن تتسبب في إلحاق الضرر بما هو قائم من تحالفات، كما ترى ضرورة استمرار وجود قواعد عسكرية أمريكية في كردستان العراق على سبيل المثال لا الحصر، لأنها ترى الشر والمخاطر في تلك القوى الإسلامية السياسية الطائفية المسلحة، المحلية والإقليمية، وقوى بعثية صدامية وقوى أخرى داخلية وعربية وإقليمية، التي ترفض الفيدرالية الكردستانية وترى فيها تقسيماً للوطن والأمة العربية (!) وتقسيماً للأمة الإسلامية مرفوضاً منها، وهي لا تخشى الإعلان عن ذلك صراحة، بل في الغالب الأعم تعلنه صراحة، في ما عدا قوى إسلامية سياسية محدودة أيقنت صواب وجود نظام فيدرالي عراقي، مع رفضها لإقامة فيدرالية شيعية في جنوب العراق.

علينا أن ندرك جميعاً بأن فرج القوى الديمقراطية والعلمانية لا يأتي من السماء، بل هو قائم على الأرض وفي صفوف الناس والقوى السياسية القائمة والمحتمل نشوئها، وعليها تشخيصه والعمل من أجل الوصول إليه. عليها تقع مسؤولية التحري عن أخطاء الماضي والحاضر وتجاوزها، وعليها إعادة النظر بخطابها السياسي وأساليب وأدوات عملها وتحالفاتها التي مورست خلال السنوات المنصرمة دون أن تحقق نتائج مهمة، عليها أن تتحرى عن أسباب تعثر تحالفها مع التحالف الكردستاني وسبل معالجته، إذ لا يمكن تجاوز التحالف الكردستاني في أي توجه لإقامة الدولة الديمقراطية الاتحادية والعلمانية المنشودة. إنها مهمات صعبة ومعقدة، ولكن لا مفر منها ولا يوجد أي طريق غيره. إذ علينا أن نتعلم فن الحوار والعيش المشترك ضمن مواقف متباينة مقبولة.

بخـــديـــدا .. البلـــدة المســـيحيـــة القـــديمـــة

أ.فؤاد يوسف قزانجي
أستاذ جامعي

بلدة بخديدا اليوم أحد المراكز المسيحية حيث تنتعش فيها الثقافة السريانية وآدابها في جمعيات ومنظمات تصدر نشريات مختلفة على الرغم من سكانها لا يزيدون على (٢٠٠٠٠) نسمة. وقد أهمل أسمها السرياني وأطلق عليها في العهد العثماني لفظة تركية هي قره قوش أي الطائر الأسود ولعلها تماثل الاسم السرياني لها وهو باديتا او "بابيت. ديتا" أي بيت الحداة وقد تكون الحداة سوداء. ويرجح انها بنيت على انقاض قرية رافدينية قديمة تعود الى الألف الخامس الميلادي في عصر العبيد او الوركاء. وهناك مواقع تاريخية مثل جمكياثا وبابا خبرتا وطريق بئر دشتايا وطنطي وخوسرا وارخل وهي في معظمها تسميات سريانية. وفيها تل أثري شيدت عليه أقدم كنيسة مسيحية هي "مرت اشموني" أي القديسة اشموني.

وقد وجد نص محفور على نصب من المرمر قرب باب قدس الأقداس في الكنيسة مكتوب عليه باللغة السريانية والكتابة الأسطرنجيلية حيث دفن هناك الشماس يلدا المتوفي سنة (٧٠٢م) وهذا يعني ان الكنيسة بنيت في أواخر القرن السابع الميلادي، كما يشير النص الى ان الكنيسة جددت في العامين (٧٩٠–٧٩١م)، وقد عمرت ايضا في القرن الثاني عشر في زمن المفريان اغناطيوس الثاني لعازر (١١٤٣–١١٦٤م). وهناك كنائس اخرى في هذه البلدة مثل سركيس وباكوس ومار زينا وناقرتايا. والدليل على قدم البلدة وعلى انها قرية قديمة، ان الاهالي عندما كان يحفرون الأسس لبيوتهم يعثرون على ارضية غرف فرشت بالقير واحيانا يجدون قطعاً نقدية معدنية. وفي عام ١٩٦٤ اثناء الحفر لصيانة كنيسة مار زينا عثر على تمثال من حجر البازلت يعود تأريخه الى القرن الاول الميلادي، والتمثال يمثل ملامح احد الآلهة الآرامية في الأرجح، وقد اودع في حينه في متحف الموصل الحضاري".

وبخديدا مركز قضاء الحمدانية في محافظة نينوى وتقع على بعد (٢٨)كم جنوب شرقي الموصل على الطريق المؤدي الى اربيل. ويرى بعض الباحثين انها موقع مدينة "راسن" التي جاء ذكرها في التوراة، لكن لا تذكرها كتب التاريخ إلا نادرا. كانت بخديدا إبان الفترة العثمانية احدى محطات البريد الرسمي الذي كان يعتمد عليه في ايصال الاخبار الى الباب العالي في اسطنبول وكان مركزا للعربات والخيول، حيث كان ناقل البريد يتخذ الساحل الايسر من دجلة طريقا سهلا لايصال البريد وكانت المحطات متقاربة حيث تتوفر المياه. وكان من بين الذين عملوا في البريد "الاب" توما بن بولص متي البخديدي الذي ترك مهنته واصبح قسيسا ثم مطرانا فيما بعد باسم قورلس بهنام بني (عام ١٨٦٢) في ماردين.